Distribution: Restricted
Original: English

EB2003/80/C.R.P.1
البند 5 من جدول الأعمال

18 December 2003
Arabic

الصندوق الدولي للتنمية الزراعية

المجلس التنفيذي – الدورة الثمانون

روما، 17-18 ديسمبر/كانون الأول 2003

سياسة الصندوق في تمويل المنح

1 - على ضوء المداولات التي أجراها المجلس التنفيذي حول الوثيقة EB 2003/80/R.5، تمت مناقشة القضايا التكميلية التالية والاتفاق عليها في اجتماع للمنسقين وأصدقائهم مع ممثلين عن جميع القوائم.

ألف – نسب تقسيم المخصصات بين نافذتي المنح – أساس العملية التنافسية (الفقرتان 35 و45)

2 - جاء إجماع المجلس التنفيذي على قبول التقسيم بنسبة 50-50% بين النافذتين (ضمن نسبة 10% من برنامج العمل المخصصة للمنح). ويعكس هذا الإجماع وجهة النظر القائلة بوجوب أن يبنى الصندوق على نجاحات برنامج المنح لديه حتى تاريخه، وخاصة في مجالات مثل البحوث المناصرة للفقراء. وحيث ينطوي ذلك على إشراك مراكز دولية، فستستمر الممارسة المعتادة بالتكليف ببعض الابتكارات المناصرة للفقراء.

3 - سيتم تطبيق نظام تنافسي على النافذتين، أي أن أكثر المعايير صلة بالتنافس سوف تحدد أكثر الاستثمارات في المنح فعالية وكفاءة وفقاً للأهداف الموضوعة للنافذتين (الفقرتان 36-41). وسيقود هذا تقييم على أساس النتائج يركز على الرصد والتقييم اللذين يوجهما الأثر، ومخرجات الإطار المنطقي، الخ.. ضمن الإطار العام لنظام إدارة النتائج (الوثيقة EB 2003/80/R . 6).

باء – العلاقة بين النافذة المخصصة لبلدان بعينها ونظام تخصيص الموارد على أساس الأداء، ومرفق تمويل تجهيز البرامج

4 - سيطبق نظام تخصيص الموارد على أساس الأداء على جميع البلدان المتلقية، وسيقرر المظروفات المالية القطرية (كل أشكال المساعدة)، وستكون الأولويات المخصصة لبلدان بعينها، وخاصة، احتياجات بناء القدرات، العامل المقرر الرئيسي للمنح المخصصة لبلدان بعينها، مما يعكس تحليل وثائق الفرص الاستراتيجية القطرية والفهم والتعلم المنبثق من نظام تخصيص الموارد على أساس الأداء.

بسبب قيود الموارد والاهتمامات البيئية تصدر وثائق الصندوق بكميات محدودة.
ويرجى من السادة المندوبين إحضار وثائقهم معهم إلى الاجتماعات وتقييد طلب النسخ الإضافية.

5 - ستستفيد المنح تحت هذه النافذة من تقييم نظام تخصيص الموارد على أساس الأداء للسياسات والبيئة المؤسسية. وبدوره، سيكون بناء قدرات المؤسسات والسياسات المناصرة للفقراء مسألة رئيسية لابد لهذه المنح من التطرق إليها مما من شأنه أن يسهم في تحسين أثر القروض. وسيتطور ذلك بعد تبني نظام تخصيص الموارد على أساس الأداء بدءًا من عام 2005.

6 - تم التأكيد على أن مرفق تمويل تجهيز البرامج – الذي يعادل حوالي 2.5% من برنامج العمل، هو جزء من النافذة المخصصة لبلدان بعينها كما تنص عليه الفقرة 39 من هذه الوثيقة.

جيم – آفاق التوزيع الإقليمي للمنح

7 - سيقود هذا التوزيع حوافظ نافذتي المنح اللتين ستتقاسمان المنح بنسبة 50/50. وسيقود النافذة العالمية والإقليمية القيمة الأفضل المتحققة من الأموال المنفقة لأكثر استثمارات المنح فعالية في تحقيق الهدفين الاستراتيجيين (الفقرتان 28-34). وتتمتع جميع الأقاليم بنفس الفرصة في الحصول على المنح بموجب هذه النافذة. أما في النافذة المخصصة لبلدان بعينها، ففي عام 2004 (و2005 كما اتفق عليه سابقاً بالنسبة لنظام تخصيص الموارد على أساس الأداء (الوثيقة EB 2003/79/R. 2)) سيعكس التوزيع الإقليمي للمنح الحصص الإقليمية في القروض. وستعكس المخصصات الإجمالية الإقليمية للنافذة المخصصة لبلدان بعينها تطبيق معايير اختيار محددة، مركزة بوجه خاص، على بناء القدرات.

دال – المعلومات الإضافية المطلوبة

8 - طلب المجلس التنفيذي إيضاحات إضافية بشأن القضيتين أدناه:

(i) أثر زيادة مستوى برنامج المنح من 7.5% إلى 10% من برنامج العمل

9 - تم تحليل أثر زيادة مستوى التمويل بالمنح إلى 10% من برنامج العمل (القروض والمنح). وسيكون أثر المستوى الأعلى للتمويل بالمنح في الصندوق بدءاً من العام 2004، متواضعاً سواء لجهة دخل الاستثمارات أو التدفقات العائدة للإقراض (بالإجمال). وكان النموذج المالي المستخدم هو نفس النموذج المستخدم لتتبع اسقاطات الموارد المعروض على هيئة المشاورات الخاصة بالتجديد السادس لموارد الصندوق في ديسمبر/كانون الأول 2002. فالتقليص سيكون بحدود 0.15 مليون دولار أمريكي بحلول نهاية فترة التجديد السادس (2004-2006). وسيكون الأثر تراكمياً وأكثر وزناً في الفترات المستقبلية اللاحقة، ليصل إلى نقص إجمالي في السيولة قدره 10.2 مليون دولار أمريكي بحلول نهاية فترة التجديد الثامن، أي عام 2012.

(ii) المقترح القاضي برفع سقف المنح الصغيرة إلى 000 200 دولار أمريكي

10 – تم التعبير عن دعم عام لهذا المقترح مع طلب العديد من المدراء التنفيذين لبعض الإيضاحات الإضافية. وتقوم الزيادة المقترحة للصلاحية المفوض بها لرفع سقف المنح إلى 000 200 دولار أمريكي (مع رفع تقرير عن مثل هذه المصادقات إلى المجلس التنفيذي على أساس سنوي) على عدة أسباب، من بينها، تحسين الكفاءة في معالجة المنح، وهو اعتبار هام خاصة عندما يكون التدخل السريع في الوقت المناسب أمراً حاسماً. ومن شأن العمل بالنافذة المخصصة لبلدان بعينها أن يزيد من نسبة العمليات التي تتراوح ما بين 000 100-000 200 دولار أمريكي، والتي لها صلة تفاعلية

مباشرة بحافظة القروض (بعد المناقشات مع الشعب الإقليمية في الصندوق)، وسيؤدي ذلك، إذا ما استمر العمل بالسياسة الحالية، إلى زيادة مرهقة في عدد المنح التي يتوجب على المجلس معالجتها.

هاء – التوصية والإبلاغ لاحقاً إلى المجلس التنفيذي

11 – وافق المجلس التنفيذي على تبني السياسة، كما تمت صياغتها في الفقرتين 49 و50 من الوثيقة EB 2003/80/R. 5، شريطة خضوعها للتعديلات والإيضاحات الواردة في الوثيقة الحالية. وسيقوم المجلس باستعراض سياسة المنح المعدلة في سبتمبر/أيلول 2005 بناء على تقرير واقعي لتنفيذ السياسة في الفترة الأولى من إتباعها، وسينطوي ذلك على نظر المجلس في أعداد المنح المصادق عليها وأهدافها وغاياتها ومعايير وعمليات الاختيار والقرارات ذات الصلة المتعلقة بإدخال أي تعديلات على السياسة، كلما كان ذلك ملائماً.